

« فمن اعتدى عليكم فاعتدوا عليه بمثل ما اعتدى عليكم » تأكيداً لما تضمنته قوله سبحانه : « الشهر الحرام بالشهر الحرام » .

وأما قوله سبحانه : « والحرمات قصاص » فهو كالقاعدة العامة التي نهجها الإسلام للمسلمين ، والقصاص المساواة ، ووجه اتصالها بأول الآية أن الله سبحانه اقتصر للمسلمين من المشركين إذ صدوهم سنة ست ، فقتلوا عمرتهم سنة سبع .

وفي عموم هذه القاعدة خلاف بين الفقهاء ؛ إذ يرى بعضهم أن ما تضمنته كان معمولاً به في أول الإسلام : أن من انتهك حرمة شخص نال منه مثل ما انتهك من حرمة ، ثم نسخ هذا الحكم .

وقال الشافعي - وهو رواية في مذهب مالك - أنه يجوز لمن تعدى عليه في مال أو جرح أن يتعدى بمثل ما تعدى به عليه إذا أخفى ذلك ، وليس بينه وبين الله شيء .

وقالت طائفة من أصحاب مالك : ليس له ذلك ، وأمور القصاص وقف على الحكام ، والأموال يناولها قول النبي - صلى الله عليه وسلم - : (أد الأمانة إلى من ائتمنك ، ولا تخن من خانك) .

فمن ائتمنه شخص فخانه لا يجوز له أن يخونه ، ويصل إلى حقه مما ائتمنه عليه ، وهذا هو المشهور من مذهب مالك ، وبه قال أبو حنيفة تمسكاً بهذا الحديث .